



This Programme is funded by the
European Union



النسخة النهائية - العربية

البيان:

رؤيا لمتوسط الغد، وطننا المشترك

في سنة 1995، أطلقت بلدان البحر الأبيض المتوسط في برشلونة، عملية طموحة من التعاون والتكامل من خلال الحوار السياسي، والثقافي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. إذا كانت الكلمات الرئيسية في تلك الأيام هي المصالحة والتماسك والحقوق والحريات الأساسية، فإن صورة اليوم مقلقة إلى حد ما. تقلص الفضاء المدني وزيادة السياسات التي تحركها الهوية وتفاقم اللامساواة والفقر والتمييز وسوء الفهم وانعدام الثقة وتزايد صعوبات التنقل البشري والتناقض المقلق للتضامن مع المهاجرين وطالبي اللجوء. ان اتفاقيات الأمم المتحدة الأساسية التي وقعتها دول البحر الأبيض المتوسط - مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1976، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو اتفاقية عام 1979 للقضاء على الجميع أشكال التمييز ضد المرأة - ما زالت بعيدة عن التنفيذ الكامل.

لذلك، هناك حاجة الى تحالف جديد بين مختلف شعوب البحر الأبيض المتوسط، حيث يمكن ان تصبح الأجيال الحالية والمقبلة القوة الدافعة وراء ذلك.

نحن ممثلي منظمات المجتمع المدني المستقلة في دول البحر الأبيض المتوسط¹، المجتمعين في بروكسل في نوفمبر 2021 لوضع رؤيا مشتركة للبحر الأبيض المتوسط²، ندرك أن:

البحر الأبيض المتوسط هو أساس "انتمائنا" ومصيرنا المشترك

منطقتنا هي أقدم مكان للتفاعل البشري في العالم. ان بحرنا المشترك أيد دائما التبادل الإنساني، الثقافي والتجاري؛ لقد كانت مهدا للعديد من الحضارات التي ساهم تنوعها واثرائها في وضع البحر الأبيض المتوسط في طليعة تقدم الحضارة الإنسانية. لقد حان الوقت لنظهر ما يكفي من الشجاعة لتجديد ارتباطنا البشري بالبحر الأبيض المتوسط وبتراثنا المشترك في تقدم الحضارة، والاعتراف باننا جزء من هذا المجتمع.

- إن منطقة البحر الأبيض المتوسط هي أساس "الانتماء" الخاص بنا وذلك نتيجة الاتصالات التاريخية المختلفة والتأثيرات الثقافية وأنماط الحياة المشتركة واستمرارية الهيمنة الإقليمية المتناوبة. منطقتنا هي مصدر رؤيتنا المشتركة لمستقبل شعوب المنطقة.
- لقد حان الوقت لكي نبدأ معاً في البحث عن حلول لتفاهم التحديات المشتركة في منطقتنا. نحن نحترم النضالات الماضية والحالية لشعوب البحر الأبيض المتوسط من أجل تحقيق ظروف معيشية أفضل، ونعترف بأن لدينا جميعاً ما نساهم به لتحقيق هذه الغاية؛ حيث يمكن للجميع التعلم من بعضهم البعض، كما أن تنوعنا هو في صميم قوتنا ووحدتنا.

إن إيماننا بتقاسم هوية مشتركة شاملة وليست سجينة الأيديولوجيات الانتقائية ومنفتحة على الآخرين وعلى واقع جيراننا عبر البحر الأبيض المتوسط، يدفعنا إلى الانخراط في ممارسة "المواطنة قيد التصنيع"، من خلال الفعل والعمل والعيش معاً، من أجل إعادة تصميم مفهوم المواطنة المنصوص عليه في أنظمتنا الوطنية للواجبات والحقوق.

¹ يأتي المساهمون في هذا البيان من عدة دول أو يعيشون فيها، أو لديهم جنسية مزدوجة في الفضاء الجغرافي الأورو متوسطي.

² جاءت هذه الورشة التشاركية في أعقاب ورشتين سابقتين جمعتا منظمات المجتمع المدني من الجنوب، عقدتا على التوالي في تونس العاصمة في يوليو/ جويلية 2019 وعمان في مارس 2020. وقد تم تطوير هذا البيان استنادا إلى البيان الأول الصادر في نهاية اجتماعات تونس وعمان.



This Programme is funded by the
European Union



لقد حان الوقت لاعتماد سياسات واستراتيجيات تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs) وأيضا العمل على تحقيق مراجعة دورية وتقييم تأثيرها على مجتمعات البحر الأبيض المتوسط بطريقة توافقية، من أجل بناء نظام متكامل يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

يطالب المواطنون بمساحة للتعاون الحقيقي

نحن بحاجة إلى إنشاء "فضاء" متوسطي مشترك ومستدام، يشارك بموجبه جميع أصحاب المصلحة/ المعنيون في البحر الأبيض المتوسط وينخرطون في عملية صنع القرار بطريقة متوازنة، فعالة وبناءة.

وبناءً على ذلك، فإننا ندعو جميع أصحاب المصلحة/ المعنيين الذين يعملون من أجل البحر الأبيض المتوسط للسعي من أجل الحفاظ على مثل هذا التعاون المؤسسي الحقيقي الذي يخدم كمساحة للحوار المعمق وفي تيسير مساحة عامة منفتحة للقاعدة الشعبية، بحثًا عن حلول إيجابية تتعلق بما يلي:

الحق في تنقل الأشخاص والأفراد وثقافة الحوار هي من أساسياتنا

- ضمان التنقل السلس دون عوائق بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط، ودعم حقوق المهاجرين واللاجئين والنازحين داخليًا وتوفير طرق هجرة آمنة، بالإضافة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق هذه الغاية إذا لزم الأمر من خلال اتفاقية تنقل جديدة، وأيضا ضمان مراقبة هذه التدابير، تنفيذها وتطبيقها بشكل صحيح في إطار عمل رؤيا تشاركية قائمة على التنمية بشأن الهجرة وطالبي اللجوء؛
- العمل على تحقيق الاستقرار في البحر الأبيض المتوسط، واعتماد سياسات وتدابير عملية لدعم وتعزيز سبل السلام وثقافة الحوار بين المجتمعات، والبحث عن آليات فعالة لمنع أي نزاع مسلح قد ينشب في المنطقة ووضع حد له على الفور؛

يجب أن تكون العدالة الاجتماعية والرفاهية في صميم التعاون والتنمية

- تغذية المصالح الاقتصادية المشتركة، وترويج الشراكات والتكامل الاقتصادي الذي يتغلب على العلاقات الاقتصادية غير المتوازنة الحالية، من خلال مراجعة القوانين والإجراءات التي تحد من حرية العمل والحركة، وتشجيع الاستثمار والتبادلات التجارية والمصرفية في المنطقة، وكذلك عمليات التأمين بهدف تحقيق إطار متماسك من الحماية الاجتماعية والرفاه الاجتماعي؛
- تمكين التعاون والاستثمار في مجالات التعليم، التكنولوجيا والبحث العلمي بغرض إنتاج المعرفة وذلك من خلال تبسيط إجراءات التنقل والبحث المشترك وتبادل المعرفة والترجمات، وأيضا من خلال إنشاء مؤسسات تعليمية مخصصة ومشاركة؛
- الاعتراف بأهمية التعليم والتعاون الأكاديمي كأداتين رئيسيتين لإقامة المزيد من الجسور بين العالم الأكاديمي ومنظمات المجتمع المدني إلى جانب إرساء الأساس للأجيال القادمة لتحقيق المساواة والالتزام بالقيم المشتركة؛
- ترويج للفن والثقافة كأداة رئيسة لدعم حرية التعبير؛
- ضمان المساواة في الوصول إلى التكنولوجيا وحماية الحقوق الرقمية؛
- تماشيًا مع قيم التضامن وأسبقية الناس على رأس المال، يقدم الاقتصاد الاجتماعي نموذجًا اقتصاديًا يساهم في تحقيق نمو شامل من خلال خلق وظائف لائقة.
- يلعب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني دورًا رئيسًا في بناء مجتمعات أكثر عدلاً، بحيث يجب أن تكون منظماتها في قلب المبادرات التي تعزز تعاونًا أقوى بين المجتمع المدني في منطقة البحر الأبيض المتوسط.



This Programme is funded by the
European Union



مصير البحر الأبيض المتوسط يكمن في الطبيعة

يُعتبر كل من مناخ البحر الأبيض المتوسط والتنوع البيولوجي جزءًا من الهوية المشتركة للمنطقة. هما يرتبطان ارتباطًا وثيقًا بثقافات البحر الأبيض المتوسط وأساليب الحياة. إذ أن في ضوء التغيرات المناخية والبيئية التي نلاحظها حاليًا، نعتبر نحن المتوسطيون أن هذه التحديات الجديدة تستحق اهتمامًا خاصًا، تعاونًا معززًا وتضامنًا إقليميًا يركز على العدالة المناخية الحقيقية. نحن المتوسطيون لسنا مسؤولين على حد سواء عن انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، لكننا نعاني من عواقبها، حيث إن البعض منا عرضة للخطر بشكل خاص.

- ان ندرك أنه لا يمكننا الوقاية والتخفيف والتكيف من التغيرات الحالية والمستقبلية إلا من خلال:
 - العمل معًا، من خلال نقل المعرفة والتمويل بأفضل ما نستطيع وتعزيز التعليم الشامل ذو الجودة للاستدامة وكذلك عن طريق الحد من عدم المساواة والفقر؛
 - اعتماد سياسات واستراتيجيات تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة والعمل على تحقيق مراجعة دورية وتقييم أثرها على مجتمعات البحر الأبيض المتوسط؛
 - ترتيب أولويات الإجراءات المشتركة التي تتماشى مع اتفاقيات المناخ الدولية واتفاقية باريس؛
 - تعزيز التنمية البشرية وتفعيل مبادئ الحكم الرشيد ودعم الجهود لتحقيق اللامركزية؛ إضافة إلى ترسيخ سياسات مستدامة وصديقة للبيئة للتخفيف من أثر المخاطر والكوارث؛ وكذلك منع تدهور التنوع البيولوجي والحفاظ على تراثه والاعتماد على الطاقات المتجددة وحماية الموارد الطبيعية بهدف تحقيق العدالة المناخية ومحاسبة المؤسسات والشركات المسؤولة عن الأضرار البيئية التي تسببها وضمان تعميم مراعاة المنظور الجنساني/ الجندي في العمل البيئي - من أجل بناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة، وبناء مجتمعات قادرة على الصمود.

الاستقرار يعني تحقيق العدالة الاجتماعية ومقاومة العنف

- وضع برامج إقليمية مشتركة للحد من البطالة والفقر، إدارة الأزمات والاستجابة للطوارئ، معالجة جميع أشكال الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي؛ وكذلك العمل على إنشاء وكالات مشتركة للتوظيف، التنمية والتمكين الاقتصادي من خلال إنشاء مؤسسات مثل بنك التنمية الأورومتوسطي، بالإضافة إلى تعزيز المشاركة العامة في صنع السياسات، وخاصة فيما يتعلق بالشباب والنساء، وعلى أساس الفهم بأن الحلول لا يمكن أن تكون إلا جماعية وليست فردية؛
- إعادة التفكير في عقيدة، رسالة ومهمة الوكالات الأمنية، للتأكد من أن إطار العمل التشغيلي الخاص بها مُصمم وفقًا لمنهجية تشاركية تضمن مشاركة واسعة من مختلف الشرائح الاجتماعية. الهدف النهائي هو تبادل المعلومات بُغية مقاومة ومكافحة جميع أشكال العنف، التطرف، الإرهاب، جرائم الكراهية، وكذلك جميع أنواع الجريمة المنظمة، مع إظهار احترام لسيادة القانون والخصوصية الفردية، بما يتوافق مع قوانين حقوق الإنسان والمواثيق ذات الصلة؛

الحق في الصحة للجميع

- تمكين التعاون في المجال الصحي لمكافحة الأمراض والأوبئة وتوحيد أنظمة الرعاية الصحية والتأمين الصحي لأولئك الذين يعيشون في المنطقة إلى جانب إنشاء مجتمعات شاملة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- تحفيز البحث وزيادة الموارد الحالية في المجال العلمي.



This Programme is funded by the
European Union



توسيع الفضاء العام من خلال الحريات المدنية والمساواة

- تعميق الممارسات الديمقراطية الأكثر تشجيعًا- وخصوصا احترام الحريات المدنية والسياسية ودعم ظهور مجتمع مدني نابض بالحياة يتصف بالتنوع والترابط- من خلال السعي توسيع الفضاء العام لصالح المواطنين من أجل تمكينهم من القيام بأنشطتهم المدنية - دون أي تدخل أو تأثير مباشر من الدولة أو غيرها من المؤسسات التي قد تعرقل الممارسات الديمقراطية؛
- ترسيخ المساواة بين سكان منطقة البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص للجميع؛
- الإقرار بأن المرأة تلعب دورا اساسيا في التنمية والابتكار وصنع القرار، دون أي شكل من أشكال التجاهل أو التمييز، والسعي إلى تمكينها في جميع المجالات والقضاء على جميع أشكال العنف ضدها وفقاً لاتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة وأيضا القوانين الدولية لحقوق الإنسان، وكذلك القانون الدولي الإنساني؛
- حظر أي شكل من أشكال التمييز الجنسي والخوف من المثليين (رهاب المثلية Homophobia) في منطقة البحر الأبيض المتوسط والاعتراف بان مجموعات الاقلية الجنسية LGBTQI هي جزء من مجتمعنا ولا يجب ان يتم التمييز بناء على هويتهم الجنسية او توجهاتهم.

نحن، المواطنون والمجتمع المدني، نتحمل المسؤولية كما أننا خاضعون للمساءلة من أجل مستقبل هذه المنطقة

وبناءً على ذلك، بصفتنا ممثلين للمجتمع المدني في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فإننا نناشد وندعو جميع الجهات الفاعلة المؤسسية وأصحاب المصلحة/ المعنيين إلى وضع آليات للحوار والتنمية والمساءلة والتخطيط لجعل هذه الرؤيا فعالة. كما ندعو جميع كيانات المجتمع المدني عبر حوض البحر الأبيض المتوسط للانضمام إلى هذه المبادرة والمساهمة فيها والمدافعة عنها، فضلاً عن فتح فضاءات التشاور المتعلقة بها؛

حلمنا: منطقة متوسطة حرة، عادلة وموحدة

وسنسعى جاهدين لجعل حلم "التكامل المتوسطي" حقيقة واقعة، من خلال العمل معًا حول فكرة معاهدة من أجل "منطقة متوسطة حرة وعادلة وموحدة"، على أساس حقوق الإنسان والقانون الدولي. يجب ان تحقق هذه المعاهدة تطلعات شعوب المنطقة، والبناء على العوامل المشتركة بينها، كما ينبغي ملاءمة القوانين والتشريعات الوطنية تبعاً لها.

سنشكل لجنة تمثل المواطنين من كل منطقة البحر الأبيض المتوسط للمتابعة مع المجتمع المدني وصناع القرار بشأن البيان المذكور أعلاه والتوصيات التشغيلية المرفقة بموجبه.